

منوعات

MEDIA

أخبار
كاذبة

يرجّح مستخدمون لمواقع التواصل لآخبار تدعي انسحاب ملكة جمال المغرب من مسابقة ملكة جمال الكون التي ستقام في إسرائيل الشهر المقبل، إلا أن الادعاء غير صحيح، فحقت الساعة لم يخرج أي إعلان مماثل عنها أو عن أي جهة رسمية.

تداول صفحات خبيرا يزعم أن الطبيب الألماني توماس جيندز ترك رسالة وداع قبل انتحاره خلال الشهر الحالي، يقول فيها أنه لم يعد راغبا في أن يكون جزءا من الإبادة الجماعية التي يتسبب فيها اللقاح المضاد لفيروس كورونا. لكن الخبر زائف.

قال الرئيس التونسي قيس سعيد أخيرا إن بلجيكا بدأت منذ سنوات الثمانينات باستخدام الانتخاب الآلي عن طريق الأجهزة الإلكترونية. لكن التصريح موهل، إذ لم تبدأ بلجيكا في الانتخاب الإلكتروني الآلي في الثمانينات من القرن العشرين.

يشارك مغردون صورة للممثل السوري جمال سليمان يظهر فيها حملا علم بلاده، ويزعمون أنه عاد إلى وطنه بعد تخليه عن المعارضة، لكن سليمان نفسه صرح للانباء المتداولة عن عودته إلى سورية، معتبرا أنها حق مشروع وليس كرم أخلاق من أحد.

تحاصر الأزمة المالية القطاع الصحافي والإعلامي الأردني منذ سنوات، قبل أن تتفشى جائحة كورونا وتزيد الأوضاع سوءاً، من دون تجاهل سقف الحريات المنخفض في البلاد، فهل يتمكن القطاع من النهوض مجدداً؟

الوباء يخنق تطلعات الصحافيين الأردنيين

هشام - نور الزبادات

تتجه الأوضاع المعيشية للصحافيين الأردنيين منذ سنوات نحو الأسوأ، بفعل الأزمات المالية التي خنقت المؤسسات الإعلامية في البلاد، وتحديد الورقية، بعد عزوف المشتركين عن تجديد اشتراكاتهم السنوية معتمدين على ما تقدمه لهم منصات التواصل، وكذلك فعل المعلنون. الأزمة التي يعيشها صحافيو الأردن ضاعفتها جائحة وباء فيروس كورونا، وما تبعها من إجراءات في البلاد، على رأسها قانون الدفاع والأوامر والبلاغات الصادرة بموجبه. وإذا ما استثنينا الإعلام الرسمي المدعوم حكومياً، فقد نالت الأزمة من قنوات تلفزيونية وصحف ورقية ومواقع إلكترونية تركت لتواجه المصير الذي لقيته صحيفة «العرب اليوم» التي أغلقت عام 2013، والنسخة الورقية من صحيفة «السيبل» التي توقفت طباعتها عام 2019.

يكشف رئيس تحرير صحيفة وموقع «الحياة» الأردنية محمد أبو شخبة، لـ«العربي الجديد» أنّ مئات الصحافيين الأردنيين يعانون من تدني قيمة رواتبهم والتأخر في تلقيها لشهرين أو أكثر، وسط تراجع حجم المبيعات والغاء اشتراكات الصحف اليومية والأسبوعية. وبلغت أبو شخبة إلى أن وباء كورونا فاقم الإعباء المالية على المؤسسات الإعلامية، وساهم في تدهور أحوال الصحافيين والمواقع الإلكترونية وما تبقى من منشورات أسبوعية. وحذر من أنّ مئات الصحافيين مههدون بالاستغناء عن خدماتهم لينضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل من مختلف القطاعات. ويشير إلى أنّ صحافيين كثيرين أصبحوا يفكرون بالهجرة من البلاد، لممارسة الصحافة أو أي مهنة أخرى، أمام هذا الواقع الاقتصادي المتردي.

هذه الحال تعتبر عنها أيضاً الصحافي وليد حسني، الذي عمل في مؤسسات إعلامية وصحف مختلفة. ويتخوف حسني، في حديث مع «العربي الجديد»، من أنّ لا حلول في الأفق لهذه المشاكل، وعلى رأسها الأمان الوظيفي. ويقول حسني إنّ «الصحافي الأردني مهدد في لقمة عيشه، فيما أن يتحول إلى عاطل عن العمل بإرادته لضعف المردود، وإما بسبب مشاكل مالية تواجهها المؤسسات الإعلامية، أو لأسباب أخرى تتعلق بإدارة هذه المؤسسات، خاصة الصحف الورقية». ويشير إلى أنّ الصحف الورقية اليوم «شبه منتهية»، لأنها تواجه مشاكل عدة وكثيرة، فيما تعاني الصحافة الإلكترونية بدورها أزمات عدة، أبرزها ديمومة التمويل ونوعية المحتوى.

الصحافي خلدون الخالدي، من خريجي عام 2014، ولا يمارس عملاً منتظماً حالياً. فور تخرجه، عمل الخالدي في موقع إلكتروني، مقابل راتب يصفه بالمقبول، ثم اتجه إلى التعاون بالقطعة مع صحيفة يومية. عمله هذا وفر له مردوداً حسناً، خصوصاً أنّه يقيم قرب مخيم للاجئين السوريين ويغطي أخبارهم التي كانت تلقى اهتماماً وقبولاً. لكنّ تغييراً في رئاسة التحرير قلب أوضاعه، فانخفض دخله إلى النصف، وأصبحت شروط النشر أصعب. يقول الخالدي لـ«العربي الجديد» إنّ «الأمر انقلبت رأساً على عقب مع تفشي جائحة كورونا وإصدار أوامر الدفاع الحكومية، إذ جرى فصل العديد من العاملين بفقود، وخفضت رواتب الموظفين، حتى فقدت عملي». وبلغت إلى أنّ عدداً غير قليل من الصحافيين لم يجدوا عملاً منذ فصلهم بسبب الجائحة، أما من وجدوا وظيفه فهم يتلقون رواتب متدنية، فيما تتضاعف مشاكل أبناء المحافظات، كون العمل الإعلامي مرتبطاً

أكثر بالعاصمة عمان. وبلغت إلى أنّ الكثير ممن يعملون في المواقع الإخبارية الإلكترونية من غير خريجي الإعلام والصحافة، ويزاولون هذه المهنة كعمل ثانٍ إضافي، ويقبل عليهم أصحاب العمل لتدني الرواتب التي يطلبونها، وبعضهم أصلاً من غير المدربين، ويطلب المؤسسات الحكومية والخاصة بإعطاء الأولوية لخريجي الإعلام، معتبراً أنّ مستقبل الصحافيين «مظلم وغير واضح».

الامان الوظيفي اولوية لدى العاملين في الإعلام الأردني

الخالدي إنّ الكثير من الخريجين تأملوا في إضافة مادة التربية الإعلامية للمناهج المدرسية (ما يسمح لهم بتدريسها) إلا أنّ هذه الآمال تبخرت رغم الوعود السابقة بتصنيف وزارة التربية لمادة التربية الإعلامية كمنهج مدرسي. على صعيد متصل، يرى أمين سر نقابة الصحافيين الأردنيين عدنان بريّة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه في تشخيص أزمة الصحافة الوطنية «نستعجل بالتركيز

على أنواعها التقليدية، لما أصابها من اعتلال أعرق، مقارنة بالحديثة منها، لكن الواقع يعكس أزمة تشمل أنواعها جميعاً». ويوضح بريّة: «ميكراً، شخصت أزمة الصحافة الوطنية بأنها تعبير عن صراع بقاء، جذوته تستند إلى هوامش التكلفة وثورة الاتصالات، وتخوضه الصحافة الورقية في مواجهة الصحافة الإلكترونية، بيد أنّ أمر الأزمة ظهر أكثر وضوحاً مع ذروتها، ليتبين أنها تمتد إلى مختلف أنواع وسائل الإعلام». ويضيف: «لا خلاف بشأن تآكل مداخل وسائل الإعلام الوطنية، في مقابل النمو المضطرب لمداخل الوسائط العابرة للوطنيات؛ وأيضاً لا خلاف بشأن غياب التنوع المؤسسي، على مستوى المحتوى، خصوصاً في دول ما عُرف بالعالم الثالث، أو تلك العالقة في المرحلة الانتقالية من تجربتها الديمقراطية. المداخل والتنوع المؤسسي يشكّلان ثنائياً خطيرة تعمق أزمة الصحافة الوطنية، بمختلف أنواعها، ويدفعان بها إلى انحرافات مهنية، قوامها محتوى بسوية رديئة أو بلون واحد، يقدّمها حواضنها وجمهورها». ووفقاً لبريّة، ينسحب الأمر على المزاويلين لمهنة الصحافة والإعلام، إذ تحد الثنائية من قدرتهم على مواصلة المزاولة من جهة، لما تتسبب به من انحسار للفرصة البديلة القادرة على هضم تنوعهم، ومن جهة ثانية تُلقى بظلال ثقيلة على قدرتهم المعيشية التي لا شك أن ضيقها يؤثر على استقلاليتهم المهنية وعلى تطويرهم لأدواتهم ومواقبتهم لما يستجد في هذه الصناعة.

ولطالما نادى المنظمات المعنية بالحريات العامة والصحافية بكسر القيود القانونية المفروضة على المزاويلين لمهنة الصحافة والإعلام، لكنها لم تتبته إلى أثر الملف المعيشي على مجمل المشهد الصحافي. ويقول بريّة إنّ «وسائل الإعلام في الأردن، التقليدية والحديثة، تقف على حافة خطر، إذ تعاني تراجعاً حاداً في مداخلها، بينما مؤشرات الاقتصاد الوطني لا تشي بخير مقبل عليها، ويرافق ذلك إصرار على مواصلة تقيدتها بحملة من القوانين والأنظمة، وكذلك بإجراءات تنفيذية» تحمل صبغة عرفية، في بيئة عاجزة عن إحداث تغيير جوهري يؤثّر مسار إنقاذي». وبلغت أمين سر نقابة الصحافيين الأردنيين إلى أنّه باستثناء وسائل الإعلام الرسمية التي تتلقى تمويلاً مباشراً من الحكومة أو غير مباشر من جهات حكومية (مدنية وعسكرية)، لا يمكن الحديث عن صحافة وطنية «مستقلة» و«مستقرة» في الأردن، والخروج من الأزمة غير ممكن من دون الحديث عن تغيير جوهري بصيب القيم الضابطة لمختلف الأطراف ذات الصلة بصناعة الصحافة والإعلام، وعلى رأسها الأطراف الرسمية التي ما زالت تمسك على تقليديتها وعرفيتها في إدارة المشهد.

وكان نائب نقيب الصحافيين الأردنيين، جمال اشتيوي، قد أكد، لـ«العربي الجديد»، في حديث معه خلال الشهر الحالي، أنّ «لا صحافة بلا حرية»، وأنّه «لا بد من تطوير المحتوى داخل وسائل الإعلام الأردنية بطريقة مسؤولة تقدم الحقيقة وتحترم خصوصيات الناس». وأكد أهمية العمل وفق الضوابط الأخلاقية للمهنة، مضيفاً أنّ «أي قيود تفرض على النشر مرفوضة» مشدداً على أهمية تعزيز الحريات ورفض أي قوانين معطلة. وأشار اشتيوي حينها إلى ضرورة إعادة النظر بقانون الجرائم الإلكترونية والغاءه، معتبراً أنّ «هناك مساحة من الحرية في البلاد يمكن العمل من خلالها من دون تشنجات أو اغتيال للشخصية، وأنّ من المهام الرئيسية للنقابة رفع سقف الحريات، وسيتم إصدار واستحداث تقرير سنوي من النقابة حول الحريات الصحافية».



قانون الدفاع والأوامر والبلاغات الصادرة بموجبه قيدت عمل الصحافيين (جوردان بيكس/ Getty)

تحت الرقابة

الخاص بالصحافة والنشر، عززت السلطات رقابتها خصوصاً على الإنترنت، فاغلقت مئات المواقع منذ 2013، وكان الداعي في أغلب الحالات عدم الحصول على ترخيص. ومنذ اعتماد قانون الجرائم الإلكترونية، سنة 2015، أصبح من الممكن أن يؤدي إصدار صحف إلكترونية أو منشورات صحافيين مواطنين على شبكات وبتراخيص أمنية، تلاحق السلطات الصحافيين بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي يلغى الغموض التام. كما أنّ أوامر هيئة الإعلام القاضية بالالتزام بالصمت والامتناع عن التغطية في بعض الحالات من شأنها أن تقوض القدرة على فتح نقاشات عامة وتحد من وصول الصحافيين إلى المعلومات المتعلقة بالقضايا الحساسة التي تستأثر باهتمام الرأي العام».

احتل الأردن المرتبة 129 في نسخة 2021 من التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تعده منظمة «مراسلون بلا حدود»، من أصل 180 بلداً، متراجعا مرتبة واحدة عن عام 2020. ولفتت «مراسلون بلا حدود» إلى أنّ «الصحافة الأردنية تجد نفسها عالقة بين مطرقة الرقابة الذاتية وسندان الخطوط الحمراء التي ترسمها السلطات، حيث من الشائع أن تظل بعض المقالات والتقارير في رفوف قسم التدقيق من دون أن ترى النور، بينما تواجه أحياناً أخرى عراقيل داخلية لكي تبقى بعيدة عن الأنظار. كما تفرض أجهزة الاستخبارات رقابة صارمة على الصحافيين الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الانخراط في الاتحاد الأردني للصحافة الذي تتحكم فيه الدولة». وأشارت المنظمة إلى أنّه «منذ 2012 ومع مراجعة القانون

